هكذا سار في المرحلة الممتدة من عـــام ١٩٣٦ الى ١٩٤٣ منطق الميثـــاق . وما نسميه الميثاق الوطني اليوم أي بيـــان حكومة لبنان الاستقلالية عام ١٩٤٣ ليس الا النهاية المظفرة لسيطرة هذا المنطق ثماني سنوات .

ان أقل ما يقال في هذا المنطق أنه خرج من صميم التجربة الوطنية وانـــه أدى من الوجهة التاريخية خدمة كبيرة لقضية الاستقلال والتعريب في لبنان .

غير أن الميثاق قد خضع بعد جلاء الفرنسيين عن لبنان عام ١٩٤٦ ، وبعد أن زال عن مسرح السياسة رجال استقلاليون صادقون ، لتفسيرات حاولت أن تخرج به عن معناه الاصيل .

لقد حاولت الفئات المسيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ان تجعل من الميثاق الوطني تنظيما للحصص والغنائم والامتيازات التي تنعم بها هذه الفئات عن طريق فهمه والتبشير بـــه دستورا للعدل بين الطوائف . وبديهي القول أن في مصلحة هذه الفئات تصوير الحياة الوطنية على أنها صراع بين مسلمين ومسيحيين لا بين منعمين ومحرومين أو ظالمين ومظلومين .

ولذلك ، فليكن الميثاق أداة اقتسام للغنائم بين المنتفعين بالاسلام السياسي والمنتفعين بالمسيحية السياسية . ومن هنا اصطبغ الميثاق بصبغة طائفية ظاهرا ولكنها استثمارية باطنا . فبموجب الميثاق عدد المناصب من الطائفة الفلانية يجب أن يكون كذا الى آخر ما هنالك من اجتهادات يبلغ عددها عدد ما في النفوس من شهوات وربما أكثر .

ومما لا شك فيه ان ما نشهده من أحداث في لبنان اليوم يعود بالدرجة الاولى الـــى هذا الانحراف في تطبيق الميثاق لذلك فان أي بحث في تعديله وتطويره يجب ان ينطلق من المعنى الاصيل للميثاق الذي حاولت أن أرسمه في هذا المقال .